|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **تكليف نهائي** | **نظم سياسية مقارنة** | **يوسف الناصر** |

شكلت اتفاقية وستفاليا جوهر العلاقات الدولية لقرون طويلة، حيث أكدت على سيادة الدولة على الشعب وعلى الأرض التي تحكمه فيها. كما فتحت الباب لشكل جديد من أشكال شرعية السلطة السياسة، ففي القرن السابع عشر أصبحت الموافقة تٌعتبر المصدر الرئيسي للشرعية السياسية. تميل أعمال هوجو، وهوبز، وصامويل بافندروف، إلى اعتبار الموافقة نقطة التحول الرئيسية التي أدت في النهاية إلى استبدال القانون الطبيعي، ونظريات السلطة الإلهية للشرعية. وهي كما يسميها فيبر الشرعية العقلانية او القانونية. وقوام هذه الشرعية، عند فيبر، على القانون بصفته الإطار المرجعي لممارسة السلطة وللحياة العامة، وبصفته تعبير عن إرادة الشعب والأمة. تتشكل هذه الشرعية وفقا للمبدأ الأساس للدولة الوطنية الحديثة، وهو أن الشعب مصدر السلطة والسيادة. يمكن تعريف هذه الشرعية القانونية بأنها الشرعية الدستورية الديمقراطية. فهي، من وجه، تستند إلى دستور متوافق عليه يعبر عن إرادة الأمة، ويشكل النظام الأساسي للدولة، ويكرس الطابع المؤسسي فيها، ويفرض الزاميته على السلطات كافة، ومن وحيه تشتق القوانين. وهي، من وجه ثان، تقوم على المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة سلطة الدولة، من طريق الاقتراع الحر والتداول على السلطة بما هي حق عمومي. أما بالنسبة لنوعَي الشرعية الآخرين، عند فيبر، فهما:

أولا، الشرعية التقليدية وهي التي تقوم على عوامل النسب أو السلالة، أي على ما يدخل في نطاق العوامل الطبيعية، وعلى العوامل الروحية التي تلحم الجماعات أو تمتن لحمتها الداخلية. وعلى هذا النمط من الشرعية قامت السلطة في دول العصور الوسطى، بما فيها الدول الثيوقراطية المسيحية، والدولة السلطانية (الإسلامية)، والدول الإمبراطورية الآسيوية والرومانية الغربية والشرقية (البيزنطية)، والممالك والإمارات الأوروبية إلى حدود القرن الثامن عشر. السلطة، في هذا النمط، متوارثة لأن مصدر شرعيتها النسب، أو القرابة. ويذهب فيبر إلى أن هذا النمط من الشرعية ما يزال موجوداً ومستمراً، في أنحاء مختلفة في العالم. أما تسمية هذه الشرعية بالتقليدية، فيفهم منه أنها قديمة، ومنحدرة من أزمنة سابقة للعصر الحديث، وأنها - في الوقت عينه - لا تنتمي إلى قيم الحداثة وإن استمرت وجوداً في العصر الحديث.

ثانيا، الشرعية الكاريزمية وهي تقوم على فكرة الزعيم الملهم الذي تنقاد إليه جموع المحكومين، ويدبر شؤونهم السياسية منفرداً، أو مع محيط صغير ضيق، مستثمراً صورته في وجدانهم الجمعي. وقد تنشأ الكاريزما من بطولات سياسية أو عسكرية أو وطنية، كأن يكون الزعيم المتمتع بها - في نظر شعبه، قائداً عسكرياً، أو محرراً للأرض، أو قائداً لثورة سياسية. . إلخ، أو من مكانة دينية معتبرة تكرسه عند الجمهور القدوة والملاذ والمرجع، وإن كان البعد المدني غير الديني - هو العمدة في تقرير السلطة الكاريزمية. ويقترن بهذه السلطة الكاريزمية - كما يؤسس لها شرعيتها - ما تنطوي عليه شخصية القائد الكاريزمي من هيبة وصدق، لدى من يقع عليهم مفعول شخصيته السحري. ولا تجتمع له هذه الصفات عبثاً في الغالب، ولا يكون جمهوره مخدوعاً فيه بالضرورة، ولكن ذلك يتأتى له من أدوار أداها فبدت للشعب أو الجمهور أدواراً بطولية. وهو ما يعني أن للسلطة الكاريزمية أساساً مادياً تستند إليه، وتبني عليه شرعيتها، وأنها ليست فعلاً من أفعال الخداع والاستغفال. غير أن هذه الشرعية (الكاريزمية) لا تختلف كثيراً، في نظر فيبر، عن الشرعية التقليدية، فهما معاً لا تقومان على أي أساس مؤسسي ولا على أي قاعدة عقلانية.

لكن بالنظر الى حقيقة ان العالم متغير، وإلى حقيقة حدوث تغيرات عميقة ومستمرة في النسق الدولي وعلى جميع الأصعدة فيما بات يعرف بالعولمة Globaliztion او mondialisation ( بالفرنسية)، والتي مهمـــا تعـــددت الســـياقات التي تـــرد فيهـــا فـــان المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في اللغـات الحيـة هـو الاتجاه نحـو السـيطرة علـى العـالم وجعلـه في نسـق واحـد اي بمعنـى جعـل الشيء عالميـا. وهي كما يرى دولفـوس-Dolfus : "تبـادل شـامل واجمـالي بـين مختلـف أطـراف الكـون يتحـول العـالم علـى أساسـه الـى محطـة تفاعليـة للإنسانية بأكملهـا وهـي نموذج للقريـة الكونيـة الصغيرة التي تربط ما بين الناس والاماكن الملغية والمسافات وتقدم المعـارف دون قيـود، وانفتاح العالم على بعضه البعض من خلال حرية حركة الناس ورأس المال والافكـار والثقافـــات والســـلع، وتتجلـــى العولمـــة فـــي عـــدة ميـــادين وصـــور اقتصـــادية واجتماعيـــة وسياسـية وثقافيـة وأخلاقية. يبـين التطـور التـاريخي للعولمـة انهـا بـدأت تظهـر أولا فـي عالم الثقافة والاقتصاد بظهور موجة انبثاق القوميات الأوربية، ودعـوة الشـعوب الغربيـة إلـى الاستقلالية الوطنيـة السياسـية قـرب نهايـة عصـر القـرون الوسـطى وبدايـة عصـر النهضـة، وهـي بـذلك كانـت عولمـة أوربيـة، ثـم اصـبحت تتمـدد الـى جوانـب اقتصـادية وسياســـية وثقافيـــة واجتماعيـــة بفعـــل تـــداخل وتفاعـــل العـــوالم وتغيـــر الفواصـــل الزمنيـــة والجغرافية، وفي كل يوم تتشكل معالم جديدة للعولمة. سيكون للعولمة ابعاد مختلفة، وتأثير كبير في مختلف المجالات والميادين ولعل من أهمها هو تأثيرها على مصادر الشرعية في الدول وعلى شكل السيادة فيها. فستؤدي العولمة الى انتقال أفكار من قبيل الديمقراطية، وسيادة الشعب والامة، ودولة القانون وغيرها الى شعوب ودول أخرى مما سيسبب تغيرات على أشكال مصادر الشرعية في هذه الدول هذا من جه. ومن جه أخرى فإن العولمة سيكون لها آثار على سيادة الدولة بغض النظر عن مصدر شرعية النظام السياسي فيها. على سبيل المثال، فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية، وقرنت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها أو منعها بالتنشئة الديمقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الانسان. كما أصبحت الدولة مسؤولة مسؤولية دولية مباشرة ليست فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وانما تساءل أيضاً عن الأعمالً المشروعة التي تندرج تحت السيادة وفي نطاقها الإقليمي إذا ترتب عليها حدوث ضرر للغير. وعلى سبيل المثال فان قيام دولة ما بإزالة الغابات من مساحات شاسعة داخل اقليمها يجعل هذه الدولة مسؤولة دوليا في مواجهة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هذا التصرف في أحداث خلل للتوازن البيئي داخل اقليمها ويحقق للدولة المتضررة في الحالة أن تطالب باقتضاء التعويض المناسب. من ناحية أخرى على الجانب الإيجابي فإن التطورات الدولية الراهنة تتيح للدول النامية فرصاً أفضل لتفاعل أكثف وأسرع وتسمح لصوتها بأن يبلغ العالم المتقدم من خلال الاستفادة من ثمار الثورة الثقافية والاتصالية، والتسلل بمنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن قضاياها. أضف الى ذلك ان النظام الجديد للمسؤولية الدولية الذي من شأنه ان يجعل الدولة مسؤولة في مواجهة دول أخرى لمجرد حدوث ضرر أو حتى مجرد مخالفة التزام دولي معين مما يعتبر تضييقاً لنطاق السيادة الوطنية، له أيضاً مظهره الإيجابي المتمثل في تعزيز هذه السيادة حيث يسوغ للدولة المتضررة من جراء فعل معين منسوب الى دولة أخرى المطالبة بإصلاح لهذا الضرر طالما تحققت له شروطه الموجبة. وبعبارة أخرى إذا كان من شأن هذا النظام انه يؤدي في الظاهر الى الانتقاص من سيادة دولة ما، الا انه يقود في المقابل الى تعزيز سيادة دولة أخرى.

في النهاية، إن دور الدولة، أو مصدر شرعيتها، أو شكل سيادتها في تغير مستمر منذ ولادتها ولحد الان، ولذلك ما يجري عليها الان من تغيرات لا يعني بالضرورة تدهور وانحسار في وجودها العضوي وإنما هو علاقة جدلية تبادلية بين الحاجة والضرورة في زمن العولمة.